OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 16/ 02/ 2023
تاريخ القبول: 07/ 04/ 2023

مجلة الآداب

الحديث الباطل عند نقَّاد الحديث وعلاقته بالحديث الموضوع

د. روضة بنت عبد المنعم الأمين*
r.alameen@psau.edu.sa

ملخص:

يهدف البحث إلى بيان معنى مصطلح الباطل عند نقاد الحديث، وبيان معنى قول قولهم (باطل موضوع)، وتوضيح العلاقة بين الحديث الباطل والموضوع وبيان جهود المحدثين في بيان الحديث الباطل والموضوع. وتم تقسيم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، تضمن المبحث الأول للتعريفات، وتناول المبحث الثاني جهود العلماء في بيان الأحاديث الباطلة والأحاديث الموضوعة. واشتمل المبحث الثالث: بنماذج من الأحاديث التي حكم عليها النقَّاد بالوضع والبطلان. وتوصل إلى أنّ الأئمة المحدثين بذلوا جهدهم في خدمة السنة والدفاع عنها، مع بيان الصحيح من الضعيف، وبلَّغوا عن سنته ﷺ بالشرح والدراسة، وأنهم يقولون للخبر الذي تمتنع صحَّته أو تبعد: «منكَر» أو «باطل» أو «موضوع» أو «باطل موضوع»، وهذا يعني وجود التشابه بين المنكر والباطل، والموضوع، فجميعها تَعني عدم صحَّة الخبر أو بطلانه أو نكارته، ويلاحظ في الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالبطلان أن أسانيدها لا تخلو من وجود راوٍ أو اثنين أو جماعة، قد جرَّحهم الأئمة، بالكذب، أو النكارة، أو بالضعف الشديد.

الكلمات المفتاحية: الحديث الباطل، الحديث الموضوع، ضعف الحديث، صحة الخبر.

* أستاذ الحديث وعلومه المشارك - قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الأمين، روضة بنت عبد المنعم، الحديث الباطل عند نقَّاد الحديث وعلاقته بالحديث الموضوع، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، مج11، ع2، 2023: 41-70.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/.v11i2.1518

OPEN ACCESS
Received: 16/02/2023
Accepted: 07/04/2023

مجلة الآداب

Extremely Weak Hadith in relation to Fabricated Tradition among Prophetic Hadith Authenticity Scholars

Dr. Rawda Bint Abdel Moneim Al-Amin *

r.alameen@psau.edu.sa

Abstract:

This study intends to explain 'extremely weak Hadith' and 'weak fabricated Hadith' as defined by Prophetic Tradition authenticity scholars, highlighting the interconnection of these Hadiths and the efforts exerted by Hadith scholars in this regard. The study comes in an introduction, three chapters and a conclusion. Chapter one defined key concepts. Chapter two discussed Hadith scholars efforts in demonstrating extremely weak rejected Hadiths and fabricated ones in terms of interconnection and differences. Chapter three presented some Hadith examples deemed fabricated and extremely weak or rejected. The study revealed that Hadith leading scholars exerted tremendous scholarly efforts to serve and defend Prophet's Sunnah, elucidating the authentic Hadith as opposed to weak fabricated ones. It was concluded that leading Hadith scholars termed authenticity-lacking Hadiths as 'rejected', weak' , 'fabricated', or weak fabricated', suggesting analogy in the abovementioned types, with the meaning of 'fabrication, weakness and fabrication' of the statement made in all such Hadith types. It was observed that weak and fabricated Hadiths, as termed by Hadith scholars, had a chain of narrators, with at least one or two or more transmitters, known for fabrication, rejection and extreme unreliability among Hadith scholars. .

Keywords: Weak Hadith, Fabricated Hadith, Hadith unreliability, Authentic Text.

* Associate Professor of Hadith and its Sciences, Faculty of Education, Prince Sattam Bin Abdulaziz University.

Cite this article as: Al-Amin, Rawda Bint Abdel Moneim, Extremely Weak Hadith in relation to Fabricated Tradition among Prophetic Hadith Authenticity Scholars, Journal of Arts, Faculty of Arts, Thamar University, Yemen, V 11, I 2, 2023: 41 -70.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

المقدِّمة:

الحمد لله ربِّ العالمين نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

أما بعدُ: فقد سخر الله سبحانه وتعالى لخدمة السنة النبوية جهابذة من العلماء، أفنوا أعمارهم في خدمتها، فمنهم من عمل في شرحها وبيانها، ومنهم من قام بدراسة أحوال رواتها ومروياتها، فكتبوا في طبقات الرواة وأنسابهم، وألقابهم، وأوصافهم جرحًا وتعديلًا، ومنهم مَن جمع الأحاديث الصحيحة، والضعيفة، والموضوعة، ومنهم مَن صنَّف في أشخاص الوضَّاعين، أو الكذابين، ودرجاتهم، ولكلِّ إمام طريقته ومصطلحه الذي يتميَّز به عن غيره، وألفاظه الخاصة به، ومن هذه الألفاظ التي أطلقوها على الأحاديث، قولهم: (باطل) أو (باطل موضوع)، أو (باطل لا أصل له)، ومن هنا نبعت فكرة هذا البحث، وهي الإجابة عن تساؤل رئيس، هو: ما مقصود نقَّاد الحديث من قولهم "باطل"، وما علاقة الحديث الباطل بالحديث الموضوع؟

- **مشكلة البحث:** من المصطلحات التي أطلقها الأئمة المحدثون على الأحاديث شديدة الضعف، مصطلح (باطل)، أو (باطل موضوع)، ومن هنا نبع التساؤل الرئيس: ما العلاقة بين الباطل والحديث الموضوع؟ وتفرَّعت منه الأسئلة التالية:

1- ما تعريف الباطل لغة واصطلاحا؟

2-ماذا يعني النقَّاد بقولهم (باطل موضوع)؟

3- ما علاقة الحديث الباطل بالموضوع؟

4- ما جهود المحدثين النقَّاد في بيان الحديث الباطل والحديث الموضوع؟

- **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

1- بيان معنى مصطلح الباطل عند النقَّاد.

2- بيان معنى قول النقَّاد (باطل موضوع).

3-توضيح العلاقة بين الحديث الباطل والحديث الموضوع.

4- بيان جهود النقَّاد في بيان الحديث الباطل والحديث الموضوع.

- **أهميَّة البحث**

1/ من أشرف العلوم الإسلامية: الحديث وعلومه.

2/ معرفة ألفاظ المحدثين تُعين في معرفة الحكم على الحديث.

3/ يُظهر البحث جهود النقَّاد في الدفاع عن السنة النبوية وخدمتها.

- **الدِّراسات السَّابقة**

لم أقف على مَن أفردَ دراسة بعنوان الحديث الباطل عند نقَّاد الحديث وعلاقته بالحديث الموضوع.

- **منهج البحث**

استخدمت الباحثة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، من خلال الإجراءات التالية:

1/ استقراء كتب المصطلح والمعاجم العربية والموضوعات والعلل، ومن ثم: -تعريف الحديث الباطل والحديث الموضوع.

-اختيار نماذج من الأحاديث الباطلة والأحاديث الموضوعة.

-بيان جهود العلماء في بيان الأحاديث الباطلة والأحاديث الموضوعة.

2/استنباط العلاقة بين الحديث الباطل والحديث الموضوع.

- **حدود البحث:** يدور البحث حول مصطلح الباطل والموضوع عند نقَّاد الحديث.

- **خطة البحث**

ينقسم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بيان مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السَّابقة، ومنهج الدراسة، وخطة العمل فيها.

المبحث الأول: تعريفات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالحديث النبوي لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: التعريف بالحديث الباطل.

المطلب الثالث: التعريف بالحديث الموضوع.

المبحث الثاني: جهود العلماء في بيان الأحاديث الباطلة والأحاديث الموضوعة.

المبحث الثالث: نماذج من الأحاديث التي حكم عليها النقَّاد بالوضع والبطلان.

الخاتمة: وفيها أهمُّ النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع، والمواضيع.

المبحث الأول: تعريف الحديث النبوي والحديث الباطل والحديث الموضوع

المطلب الأول: التعريف بالحديث لغةً واصطلاحًا

- **الحديث لغةً**

جمع حَدِيث أَحَادِيث على غير قِيَاس ضد القديم ونقيضه، وَقد اسْتعْمل فِي قَلِيل الْخَبَر وَكَثِيره؛ لِأَنَّهُ يحدث شَيْئا فَشَيْئًا، ويجمع على أحاديث، كقطيع وأقاطيع خلاف القياس، قَالَ الْفرَّاء وَاحِد الْأَحَادِيث أحدوثة ثمَّ جعل جمعًا للْحَدِيث ويُراد به أيضًا: كل كلام يتحدَّث به وينقل ويبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه [1].

- **الحديث اصطلاحًا**

ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة [2]. وهذا هو التعريف المشهور عند علماء الحديث، ومنهم مَن ذهب بتعريفه إلى أنه ما أضيف إلى النبيﷺ أو الصحابي أو التابعي، فينطوي تحته ما رفع إلى النبي ﷺ، وهو الحديث المرفوع، وما أضيف إلى صحابي، وهو الحديث الموقوف، وما وقف عند التابعي، وهو الحديث المقطوع [3].

المطلب الثاني: تعريف الباطل لغةً واصطلاحًا.

- الباطل لغة:

قال ابن فارس: (بَطَلَ) الْبَاءُ وَالطَّاءُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ ذَهَابُ الشَّيْءِ وَقِلَّةُ مُكْثِهِ وَلُبْثِهِ. يُقَالُ: بَطَلَ الشَّيْءُ يَبْطُلُ بُطْلًا وَبُطُولًا. وَسُمِّيَ الشَّيْطَانُ الْبَاطِلَ لِأَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لِأَفْعَالِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهُ فَلَا مَرْجُوعَ لَهُ وَلَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ[4]، وهو كل شيء فيه خُسران، نقيض الحق، ويعني الكذب والافتراء، قال ابن منظور في لسان العرب: " بَطَل الشيءُ يَبْطُل بُطْلًا وبُطُولًا، وبُطْلانًا ذهب ضيَاعًا وخُسْرًا فهو باطل وأَبْطَله، ويقال ذهب دَمُه بُطْلًا أَي هَدَرًا، وبَطِل في حديثه بَطَالة وأَبطل هَزَل، والاسم البَطل والباطل نقيض الحقِّ والجمع أَباطيل على غير قياس، كأَنه جمع إِبْطال أَو إِبْطِيل هذا مذهب

سيبويه.[5] وقال الجوهري: الباطِلُ: ضدّ الحق، والجمع بواطل وأَباطيلُ على غير قياس، وقد بطل الشيء يَبْطُلُ بُطْلًا وَبُطولًا وبُطْلانًا، وأَبْطَلَهُ غيره، يقال بطل الشيء يبطل بطلًا بطلانًا بمعنى: ذهب ضياعًا وخسرانًا، أو سقط حكمُه، وبهذا يدور معنى الباطل في اللغة حول الفساد، والسقوط، والخسران، أو المخالفة للحقِّ[6].

- الباطل اصطلاحًا:

أطلق النقَّاد المحدثون في مصنفاتهم مصطلح الباطل للدلالة على الخبر المكذوب، أو ما لا أصل له أو الموضوع، وقد يقصدون به كلَّ حديث ساقط لا أصل له، أو أنَّه مغاير لحقيقة الصحَّة، ولم يضعوا له تعريفًا محددًا، ولكن من يتتبَّع مصنَّفات المتقدِّمين منهم، كالإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبي حاتم، وابن عدي، والدارقطني، والخطيب البغدادي، أو المتأخرين منهم، كالذهبي، وابن حجر، وغيرهما، يجدهم لم يخرجوا من دائرة مدلوله اللغوي، فيطلقون لفظ الباطل ويعنون به: الموضوع، وما لا أصل له، والمنكر، والخطأ الذي لا يصحُّ بحال[7].

-قال صاحب لسان المحدثين: باطل: أي لا يصحُّ بحال، ولا يجوز البتَّة نسبتُه إلى من رُوي عنه، سواء كان النبيَّ ﷺ، أو كان غيرَه، ولا يشترط النقَّاد في تسمية الحديث باطلًا أن يكون في سنده كذَّاب أو مُتَّهم أو ضعيف؛ ولا فرقَ عندهم بين ما كان من رواية الثقة، وما كان من رواية غيره، ما دام أن الحديث متَّصف بما يقتضي الحكمَ عليه بالبطلان[8].

المطلب الثالث: تعريف الموضوع لغةً واصطلاحًا

الموضوع لغة:

يقال في اللغة: وضعه وضعًا، ويستعمل الوضع في معانٍ عدَّة، منها الحطُّ، بمعنى حطَّه ووضع عنه، أي حطَّ من قدره، ومنه وضعت المرأة حملها إذا ولدت، ووضع في تجارته إذا خسِر فيها، وأنحطَّ من رأس مالها[9]، يقال: وضع الشيء وضعه يضعه وضعًا اختلقه، ووضع الرجل الحديث افتراه وكذبه، فالحديث موضوع أي مختلَق مكذوب، ورجل وضَّاع: كذَّاب ومفترٍ، ومن هذه المعاني الإلصاق، والإسقاط، والاختلاس، والموضوع اسم مفعول من وضع، ومنه الحديث الموضوع، فيكون معناه الحديث المنحطّ أو الملصق أو المسقط أو المختلَق[10].

الموضوع اصطلاحًا:

هو الكذب المختلَق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ، وهو الحديث الذي لم يصدر عن النبيﷺ قولًا أو فعلًا أو تقريرًا، وأضيف إليه خطأ أو عمدًا، جهلًا أو كيدًا، فكلُّ ما أضيف إلى رسول الله ولم يصدر عنه فهو حديث موضوع، فأوجز بعضهم فعرَّفه بأنه الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ، سواء كان عمدًا أو خطأً، والموضوع تارة يكون كلامًا يخترعه الكذَّاب من عند نفسه، ثم يُضيفه إلى رسول الله ﷺ، فهو أكثر الأحاديث الموضوعة، وتارة يأخذ الواضع كلام غيره كبعض كلمات السلف الصالح من الصحابة والتابعين، أو بعض كلمات الحكماء، أو بعض أخبار الإسرائيليات، أو غير ذلك، ثم ينسبه إلى الرسول ﷺ، وتارة يأخذ الواضع حديثًا ضعيف الإسناد فيركب عليه إسنادًا صحيحًا [11].

وفيما يلي نماذج من أقوال المحدثين النقَّاد عن الباطل:

-قال المعلمي- رحمه الله-

1-إذا غلب على ظنِّ الناقد بطلان نسبة الخبر إلى النبي ﷺ فقد يقول: "باطل" أو "موضوع". وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب، عمدًا أو خطأ، والمعروف أن الموضوع يكون الكذب فيه عمدًا، ولكنَّ جامعي كتب الموضوعات، يوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه، وإن كان الظاهر عدم التعمُّد.

2-قد يحكم الناقد على الحديث بالبطلان، مع أن الراوي الذي وصفه الناقد بإعلال الخبر لم يُتَّهم بتعمُّد الكذب، بل قد يكون صدوقًا فاضلًا، ولكن يرى الناقد أنه غلط في الحديث.

3- والمتروك إن لم يكذب عمدًا؛ فهو مظنَّة أن يقع له الكذب وهمًا؛ فإذا قامت الحجَّة على بطلان المتن لم يمتنع الحُكم بوضعه، ولا سيَّما مع التفرُّد المريب.

4- قد يحكم الناقد على الحديث بالبطلان، إذا غلط الراوي بإدراج في الحديث ما ليس فيه، وإن كان ثقةً فاضلًا، غير متَّهم بالكذب.

5- كثيرًا ما يذكر ابن الجوزي الخبر، ويتكلَّم في راو من رجال سنده، فيتعقَّبه بعضُ مَن بعده بأنَّ ذاك الراوي لم يُتَّهم بتعمُّد الكذب؛ ويُعلم حال هذا التعقُّب من القاعدتين السابقتين[12].

6-قال ابن تيمية -رحمه الله: «وَلِهَذَا تَنَازَعَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الهمداني وَالشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: هَلْ فِي الْمُسْنَدِ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ؟ فَأَنْكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُسْنَدِ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ وَأَثْبَتَ ذَلِكَ أَبُو الْفَرَجِ وَبَيَّنَ أَنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ قَدْ عُلِمَ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ؛ وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ. فَإِنَّ الْمَوْضُوعَ فِي اصْطِلَاحِ أَبِي الْفَرَجِ هُوَ الَّذِي قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ الْمُحَدِّثُ بِهِ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْكَذِبَ بَلْ غَلِطَ فِيهِ وَلِهَذَا رَوَى فِي كِتَابِهِ فِي الْمَوْضُوعَاتِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً مِنْ هَذَا النَّوْعِ وَقَدْ نَازَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرَهُ وَقَالُوا إنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَقُومُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ بَلْ بَيَّنُوا ثُبُوتَ بَعْضِ ذَلِكَ لَكِنَّ الْغَالِبَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَوْضُوعَاتِ أَنَّهُ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ»[13].

المبحث الثاني: جهود العلماء في بيان الحديث الباطل والحديث الموضوع

1-بيان شر الأحاديث الباطلة والأحاديث الموضوعة ونقدها، ومنع روايتها:

-قال الإمام الشافعي في الرسالة: «ولا يُستدلُّ على أكثرِ صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المُخبِر وكذبه، إلا في الخاصِّ القليل من الحديث، وذلك أن يُستدلَّ على الصدق والكذب فيه بأن يُحَدِّث المحدِّث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أَثبتُ وأكثرُ دلالاتٍ بالصدق منه.»[14].

-قال الإمام النسائي: (والكذابون المعروفون بِوَضْع الحَدِيث على رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَرْبَعَة: ابْن أبي يحيى بِالْمَدِينَةِ، والواقدي بِبَغْدَاد، وَمُقَاتِل بن سُلَيْمَان بخراسان، وَمُحَمّد بن السعيد بِالشَّام، ويعرف بالمصلوب»[15].

-قال الخطيب البغدادي- رحمه الله- في (الكفاية في علم الرواية) باب (وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث): وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكادُ تجدُ حديثًا بيّن البطلان إلا وجدتَ في سنده واحدًا أو اثنين أو جماعة قد جرَّحهم الأئمة، والأئمة كثيرًا ما يُجرّحون الراوي بخبرٍ واحدٍ منكَرٍ جاء به، فضلًا عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذين تمتنع صحَّته أو تبعد: «منكَر» أو «باطل»، وتجد ذلك كثيرًا في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات، والمتثبتون لا يوثقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثًا حديثًا[16].

-قال الإمام ابن الصلاح في معرفة أنواع علم الحديث: (اعلم أن الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تحلُّ لأحدٍ عَلِمَ حاله في أي معنى كان إلا مقرونًا ببيان وضعه، بخلاف غيره

من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب- أي بالشروط المذكورة في كتب المصطلح في شأن روايتها)[17].

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»:

«وَقَدْ يَرْوِي كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ: فِي الصِّفَاتِ وَسَائِرِ أَبْوَابِ الِاعْتِقَادَاتِ وَعَامَّةِ أَبْوَابِ الدِّينِ: أَحَادِيث كَثِيرَة تَكُونُ مَكْذُوبَةً مَوْضُوعَةً عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ قِسْمَانِ: - مِنْهَا مَا يَكُونُ كَلَامًا بَاطِلًا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُضَافَ إلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ الْكَلَامِ: مَا يَكُونُ قَدْ قَالَهُ بَعْضُ السَّلَفِ أَوْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَوْ بَعْضُ النَّاسِ وَيَكُونُ حَقًّا. أَوْ مِمَّا يَسُوغُ فِيهِ الِاجْتِهَادُ أَوْ مَذْهَبًا لِقَائِلِهِ فَيُعْزَى إلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا كَثِيرٌ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْحَدِيثَ مِثْلَ الْمَسَائِلِ الَّتِي وَضَعَهَا الشَّيْخُ " أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَنْصَارِيُّ " وَجَعَلَهَا مِحْنَةً يُفَرَّقُ فِيهَا بَيْنَ السُّنِّيِّ وَالْبِدْعِيِّ وَهِيَ "مَسَائِلُ مَعْرُوفَةٌ" عَمِلَهَا بَعْضُ الْكَذَّابِينَ وَجَعَلَ لَهَا إسْنَادًا إلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَجَعَلَهَا مِنْ كَلَامِهِ، وَهَذَا يَعْلَمُهُ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ أَنَّهُ مَكْذُوبٌ مُفْتَرًى. فَالْوَاجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَالْحَدِيثِ الْكَذِبِ، فَإِنَّ السُّنَّةَ هِيَ الْحَقُّ دُونَ الْبَاطِلِ؛ وَهِيَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ دُونَ الْمَوْضُوعَةِ: فَهَذَا "أَصْلٌ عَظِيمٌ" لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ عُمُومًا، وَلِمَنْ يَدَّعِي السُّنَّةَ خُصُوصًا. ولا يجوز الاعتماد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة، ولا تعليق حُكم بها، ولا اعتقاد بوجوبها[18].

-قال الزرقاني في معرض ذكره لنوعي التفسير بالمأثور: (ثانيهما ما لم يصحّ لسبب من الأسباب الآنفة أو غيرها، وهذا يجب ردُّه لا يجوز قبوله ولا الاشتغال به، اللهم إلا لتمحيصه والتنبيه إلى ضلاله وخطئه؛ حتى لا يغترَّ به أحد)[19].

- ذكر ابن كثير في البداية والنهاية: (ثُمَّ دَخَلَتْ سَنَةُ إِحْدَى وَسَبْعِمِائَةٍ اسْتَهَلَّتْ وَالْحُكَّامُ هُمُ الْمَذْكُورُونَ فِي الَّتِي قبلها،) وذكر عددا من الأحداث في تلك السنة منها: «وَفِي شَوَّالٍ قَدِمَ إِلَى الشَّامِ جَرَادٌ عَظِيمٌ أَكَلَ الزَّرْعَ وَالثِّمَارَ وَجَرَّدَ الْأَشْجَارَ، حَتَّى صَارَتْ مِثْلَ الْعِصِيِّ، وَلَمْ يُعْهَدْ مِثْلُ هَذَا، وَفِي هَذَا الشَّهْرِ عُقِدَ مَجْلِسٌ لِلْيَهُودِ الْخَيَابِرَةِ وَأُلْزِمُوا بِأَدَاءِ الْجِزْيَةِ أُسْوَةَ أَمْثَالِهِمْ مِنَ الْيَهُودِ، فَأَحْضَرُوا كِتَابًا مَعَهُمْ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلَّم بِوَضْعِ الْجِزْيَةِ عَنْهُمْ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ تَبَيَّنُوا أَنَّهُ مَكْذُوبٌ مُفْتَعَلٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الركيكة، والتواريخ المحبطة، وَاللَّحْنِ الْفَاحِشِ، وَحَاقَقَهُمْ عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَبَيَّنَ لَهُمْ خَطَأَهُمْ وَكَذِبَهُمْ، وَأَنَّهُ مُزَوَّرٌ مَكْذُوبٌ، فَأَنَابُوا إِلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ، وَخَافُوا مِنْ أن تستعاد منهم الشؤون الْمَاضِيَةِ).

-قال ابن كثير: وَقَدْ وَقَفْتُ أَنَا عَلَى هَذَا الكتاب، فرأيت فيها شَهَادَةَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ عَامَ خَيْبَرَ، وَقَدْ توفي سعد قبل ذَلِكَ بِنَحْوٍ مَنْ سَنَتَيْنِ، وَفِيهِ: وَكَتَبَ عَلِيُّ بن أبي طَالِبٍ وَهَذَا لَحْنٌ لَا يَصْدُرُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيّ، لِأَنَّ عِلْمَ النَّحْوِ إِنَّمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيّ عَنْهُ، وَقَدْ جَمَعْتُ فِيهِ جُزْءًا مُفْرَدًا، وَذَكَرْتُ مَا جرى فيه أيام القاضي الماوردي، وكتاب أَصْحَابِنَا فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْحَاوِي، وَصَاحِبُ الشَّامِلِ فِي كِتَابِهِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وبيَّنوا خَطَأَهُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ»[20].

-قال الشيخ أبو شهبة مبينًا المنهج القويم في تفسير القرآن الكريم: (التحاشي عن ذكر الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، والروايات المدسوسة: من الإسرائيليات ونحوها؛ حتى لا يقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين السابقين من الموضوعات، وأما تفسير القرآن بما صحَّ وثبت عن النبي ﷺ، فهو على العين والرأس، وليس لأحد أن يرفضه، أو يتوقَّف فيه بعد ثبوته، وأما الضعيف والموضوع المختلَق على النبي: فأحرى به أن يردَّ)[21].

2-إجابة النقَّاد المحدثون عن التساؤلات التي تَرِدُهم من طلاب العلم أو غيرهم

-من ذلك ما حكاه الإمام أبو حاتم - رحمه الله- فقال: "جاءني رجل من أصحاب الرأي، من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر، فعرض عليَّ، فقلت في بعضِهَا: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضِهِ: هذا حديث باطل، وقلت في بعضِهِ: هذا حديث منكَر، وقلت في بعضِهِ: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لي من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأنّي غلطت وأني كذبت في حديث كذا، فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب. فقال تدَّعي الغيب؟ قال قلت: ما هذا ادِّعاء الغيب. قال: فما دليلك على ما تقول؟ قال سَلْ عمّا قلتُ مَن يُحسِن مثل ما أحسِن، فإن اتفقا، علمت أنَّا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم. قال مَن هو الذي يُحسِن مثل ما تُحسِن؟ قلتُ أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلتَ؟ قلتُ نعم. قال هذا عجب، فأخذ فكتب ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ، وقد كتب ألفاظ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلتُ إنه باطل. قال أبو زرعة: هو كذب. قلت: الكذب والباطل واحد. وما قلت إنّه منكر، قال: هو منكَر كما قلت، وما قلتُ إنه صحاح. قال: أبو زرعة صحاح، فقال: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما! فقلتُ ذلك أنَّا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا[22].

-وسُئل ابن قيم الجوزية في المنار المنيف في الصحيح الضعيف، قال سئلت: (هَلْ يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ بِضَابِطٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْظَرَ فِي سَنَدِهِ؟) فأجاب بقوله: "فَهَذَا سُؤَالٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَاخْتَلَطَتْ بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ، وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ، وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالآثَارِ، وَمَعْرِفَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَدْيِهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ، وَيُخْبِرُ عَنْهُ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ، وَيُشْرِعُهُ لِلأُمَّةِ، بحيث كَأَنَّهُ مُخَالِطٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَوَاحِدٍ مِنَ أَصْحَابِهِ، فَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْ أَحْوَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَدْيِهِ وَكَلامِهِ، وَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ وَمَا لا يَجُوزُ مَا لا يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ، وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ مُتَّبِعٍ مَعَ متبوعة، فَإِنَّ لِلأَخَصِّ بِهِ الْحَرِيصَ عَلَى تَتَبُّعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ وَمَا لا يَصِحُّ، مَا لَيْسَ لِمَنْ لا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَهَذَا شَأْنُ الْمُقَلِّدِينَ مَعَ أَئِمَّتِهِمْ، يَعْرِفُونَ أَقْوَالَهُمْ وَنُصُوصَهُمْ وَمَذَاهِبَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[23].

3-**بيان أنواع الوضَّاعين وأسباب الوضع**: قال العلامة علي القارئ في كتابه "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع:" وقد حكى السيوطي، وابن الجوزي، أن من وقع في حديثه الموضوع والكذب والمقلوب أنواع، وذكر منها: من غلب عليهم الزهد فغفلُوا عن الحفظ والتمييز، ومن ضاعت كتبه فحدَّث من حفظه فغلط، ومن اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم، ومن قصد إفساد الشريعة، وإيقاع الشكِّ والتلاعب بالدين، ومن يضع لنُصرة مذهبه، ومن يضع لأجل القصص أو الترغيب والترهيب، أو القرب للسلطان، وغيرها من الأنواع والأسباب، وجميع هذه الأنواع تصدَّى لها العلماء المحدثون والحكام، فحاربوا الوضع والوضَّاعين[24].

3-بيان علامات الوضع: -بيَّن الأئمة المحدثون أمارات يُعرف بها الموضوع، منها: إِقْرَار وَاضعه بِوَضْعِهِ، ومَا ينزل منزلَة إِقْرَاره، وأَن يُصَرح بتكذيب رَاوِيه جمع كثير يمْتَنع فِي الْعَادة تواطؤهم على الْكَذِب، وركة لَفظه وَمَعْنَاهُ، كما بيَّنوا أصناف الكذابين وأهدافهم، وألَّفوا لذلك الكتب مدافعين عن السنة النبوية[25].ومن جهود النقاد المحدثين في التأليف لبيان الحديث الموضوع ومحاربة الوضاعين ما يلي:

-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ).

-الموضوعات، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (المتوفى: ٦٥٠هـ).

-تلخيص كتاب الموضوعات، ابن الجوزي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ).

-تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ).

-تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ).

-تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: 986هـ).

-الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ).

-المصنوع في معرفة الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى) علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ).

-الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: 1033هـ).

-الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، المؤلف: أحمد بن عبد الكريم بن سعودي الغزي العامري (المتوفى: 1143هـ).

-اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، المؤلف: محمد بن خليل بن إبراهيم، أبو المحاسن القاوقجي الطرابلسي الحنفي (المتوفى: 1305هـ).

5-**مراعاة العقل في قبول الحديث وتصحيحه**: قال المعلمي اليماني في معرض حديثه عن جهود الأئمة النقَّاد ومراعاتهم العقل في قبول الحديث وتصحيحه: "ولكن هل راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟

أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحُكم على الرواة، وعند الحُكم على الأحاديث، فالمتثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحَّته أو تبعُد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يُحدِّثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه، مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته[26].

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية لأحاديث حَكم النقَّاد عليها بقولهم: باطل وموضوع

1- قال عبد الله بن أحمد- رحمهما الله- في العلل: سَمِعت أَبِي يَقُول مَا أنْكرت من حَدِيث عَبَّاس الْأَنْصَارِيّ إِلَّا حَدِيثا وَاحِدًا عَن سَعِيد عَن قَتَادَة عَن عِكْرِمَة، أَو جَابِر بْن زَيْد عَن بن عَبَّاس عَن كَعْب، قَالَ قَالَ لي يَا ابن عَبَّاس، يَلِي من ولدك رَجُل وقص الحَدِيث، قَالَ أبي مَا حَدثهُ عَن يُونُس وخَالِد وَدَاوُد وَشعْبَة صَحِيح، مَا أرى بحَديثه بَأْس إِلَّا هَذَا الحَدِيث، حَدِيث سَعِيد هُوَ عِنْدِي كَذِبٌ بَاطِل، قَالَ أَبِي وَكَانَ من أَصْحَاب سَعِيد[27].

2-قال ابن أبي حاتم - رحمه الله- في «العلل": وسمعت أَبِي ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ ابنُ وَهْب، عن عبد الله بْنِ عيَّاش، عَنْ عِيسَى بْنِ عبد الرحمن بْنِ فَرْوة الزُّرَقِي، عَنِ الزُّهريّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أبي هريرة: أنَّ النبيَّ (ﷺ) قَالَ: مَنْ لَانَ لِحَقِّي، وَتَوَاضَعَ لِي، وَلَمْ يَتَكَبَّرْ فِي أَرْضِي؛ رَفَعْتُهُ إِلَى كَذَا وَكَذَا، وبهذا الإسناد أنَّ النبيَّ (ﷺ) قَالَ: مَنْ أَرَادَ هَوَانَ أَوْلِيَائِي فَقَدْ بَادَانِي بِالْمُحَارَبَةِ، فِي كلامٍ ذَكَرَهُ) قَالَ أَبِي: هذه الأحاديثُ لعيسى عَنِ الزُّهريّ بواطيلُ[28]، ويُكْنَى عِيسَى: بأبي عَبَّاد.)[29].

- وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ بَقِيَّة، عَنْ مُحَمَّدِ بن الحجَّاج، عَنْ مَيْسَرَة بْنِ عَبْدِ ربّه، عَنْ جَابَانَ، عَنْ أَنَسِ بن مالك، عن النبيّ (ﷺ) قال: خَمْسٌ يُفَطِّرْنَ الصَّائِمَ، وَتَنْقُضُ الوُضُوءَ: الغِيبَةُ، وَالنَّمِيمَةُ، والكَذِبُ، والنَّظَرُ بالشَّهْوَةِ، وَاليَمِينُ الكَاذِبَةُ، ورأيتُ رسولَ الله (ﷺ) يَعُدُّها كما تَعُدُّ النِّسَاءُ). فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ كذبٌ، ومَيسَرَةُ بْنُ عَبْدِ ربّه كَانَ يَفتَعِلُ الحديثَ». قال الجورقاني: هذا حديث باطل، وفي إسناده ظلمات فيها: جابان، ومحمد بن الحجاج، فإنهما ضعيفان. ومحمد بن الحجاج هذا هو ليس محمد بن الحجاج الحضرمي المصري، ومنها: بقية بن الوليد... ومنها: سعيد بن عنبسة قال عَلِيّ بْن الْحُسَيْن بْن الجنيد: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: سعيد بن عنبسة كذاب...» إلخ. وقال ابن الجوزي: «وهذا حديث موضوع، ومن سعيد إلى أنس كلهم مطعون فيه، قال يحيى بن معين: وسعيد كذاب)[30].

- وسألتُ أَبِي عَنْ أحاديثَ ثلاثةٍ رَوَاهَا أَبُو يُوسُفَ المَدِيني؛ مِنْهَا:

حديثُ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ (هو: سلمة بن دينار)، عَنْ سَهل بْنِ سعد؛ قال: رأيتُ النبيَّ (ﷺ) يأكُلُ البِطِّيخَ بِالرُّطَبِ؟) قَالَ أَبِي: أَبُو يُوسُفَ هَذَا اسمُهُ: يعقوبُ بنُ الْوَلِيدِ؛ ضعيفُ الْحَدِيثِ

ونقل عبد الله ابن الإمام أحمد في "العلل" (1305) عن أبيه قال: «يعقوب بن الوليد من أهل المدينة، وكان من الكذَّابين الكبار، يحدِّث عن أبي حازم، وحديثُ سَهلٍ هُوَ باطلٌ، وَهَذِهِ الأحاديثُ الثلاثةُ بواطيلُ.[31]

3- قال ابن عدي- رحمه الله- في ترجمة (إبراهيم بن البراء الأنصاري): ضعيف جدًّا، حدَّث عن شعبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وغيرهم من الثقات بالبواطيل، وساق بعض حديثه، منها: «حَدَّثَنَا يَحْيى بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ نَاجِيَةَ، قَال: حَدَّثَنا سَالِمُ بْنُ عَبد الصَّمَدِ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ البراء بن النضر بن أنس بْنِ مَالِكٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَن عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عُمَر بْنِ الْخَطَّابِ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ نَوَّرَ فِي مَسَاجِدِنَا نُورًا، نَوَّرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ بِذَلِكَ النُّورِ نُورًا فِي قَبْرِهِ، يُوَدِّيهِ إِلَى الْجَنَّةِ، ومَنْ أَرَاحَ فِيهِ رَائِحَةً طَيِّبَةً أَدْخَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ مِنْ رَوْحِ الْجَنَّةِ.»، ثم قال : أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة ومَنِ اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدًّا، وَهو متروك الحديث[32].

- وَقَالَ- رحمه الله-: حَدَّثَنَا عِيسَى بْن أَحْمَد بْن يَحْيَى الصَّدَفِي بِمصر حَدَّثَنَا الرّبيع بْن سُلَيْمَان الجيزي حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن وهب الدِّمَشْقِي حَدَّثَنَا الْوَلِيد بْن مُسْلِم حَدَّثَنَا مَالك بْن أنس عَن سمي عَن أَبِي صالِح عَن أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعا: أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمُ ثُمَّ خَلَقَ النُّونَ وَهِيَ الدَّوَاةُ وَذَلِكَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ} ثُمَّ قَالَ لَهُ اكْتُبْ قَالَ وَمَا أَكْتُبُ قَالَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ مِنْ عَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ أَوْ أَثَرٍ فَجَرَى الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ خَتم فِي الْقَلَم فَلم ينْطق وَلَا ينْطق إِلَى يَوْم الْقِيَامَة ثُمَّ خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ الْجَبَّارُ مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْكَ وَعِزَّتِي لأُكَمِّلَنَّكَ فِيمَنْ أَحْبَبْتَ وَلأُنْقِصَنَّكَ فِيمَنْ أَبْغَضْتَ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَكْمَلُ النَّاسِ عَقْلًا أَطْوَعُهُمْ وَأَعْمَلُهُمْ بِطَاعَتِهِ وَأَنْقَصُ النَّاسِ عَقْلًا أَطْوَعُهُمْ لِلشَّيْطَانِ وَأَعْمَلُهُمْ بطاعته قال ابْن عدي: بَاطِلٌ مُنْكَرٌ آفته مُحَمَّد بْن وهب لَهُ غير حَدِيث مُنكر.»[33].

4-قال البرذعي -: قلت: رجل في بلادنا حدَّث عن عبد الوهاب بن عطاء عن هشام بن حسَّان، عن الحسن، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: "من زنى بيهودية أو نصرانية أحرقه الله في قبره"، وذكرت له تمام الحديث، فقال أبو زرعة: "لا إله إلا الله". قلت: هو موضوع؟ قال: "باطل،

موضوع، من يحدِّث بهذا؟ قلت: شيخ عندنا يقال له عبدوس بن خلاد، وذكرت له أيضًا أحاديث غير هذا، أباطيل كلها يُكذِّبُه فيها[34].

-وقال رحمه الله-: «قلت لأبي زرعة: جد بني علي دينار، عن ابن الحنفية هو إسماعيل الأزرق؟ قال: نعم. قلت: فيسند غير هذين الحديثين؟ قال: نعم عن أنس في الطائر[35]، ونقل ابن الملقن عن ابن طاهر أنه قال: "هذا حديث موضوع، كل طرقه باطلة معلولة، إنما يجيء عن سقاط أهل الكوفة والمجاهيل، عن أنس وغيره"[36].

5-قال الدارقطني- رحمه الله-: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَحْمُودِ بْنِ خُرَّزَاذَ الْقَاضِي الْأَهْوَازِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى عَبْدَانُ، حَدَّثَنَا دَاهِرُ بْنُ نُوحٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ الْيَشْكُرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنِ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا رَآهُ، قَالَ عُمَرُ : وَأَخْبَرَنِي فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِمِثْلِهِ. قَالَ عُمَرُ: وَأَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنِ الْهَيْثَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِمِثْلِهِ. عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ يُقَالُ لَهُ: الْكُرْدِيُّ يَضَعُ الْأَحَادِيثَ، وَهَذَا بَاطِلٌ لَا يَصِحُّ، لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا يُرْوَى، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ مَوْقُوفًا مِنْ قَوْلِهِ[37].

- قال: حَدَّثَنَا حَمْزَةُ بْنُ الْقَاسِمِ الْهَاشِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ " النَّارُ جُبَارٌ " لَيْسَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَكُنْ فِي الْكُتُبِ، بَاطِلٌ لَيْسَ هُوَ بِصَحِيحٍ[38] قال الإمام أحمد: هذه الرواية ليست بشيء، لم تكن في الكتب، وهي باطلة ليست صحيحة، وقال المزي: هذا باطل ليس من هذا شيء، وقال الخطابي: لم أزل أسمع أهل الحديث يقولون غلط فيه عبد الرزاق، إنما هو البئر جبار[39].

- **و قال** - لما سُئل عن حديث يزيد بن شُريك، عن أبي ذر - ﷺ -، قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: ((عَلِيٌّ قَسِيمِ النَّارِ، يَدْخُلُ أَوْلِيَاؤُهُ الْجَنَّةَ، وَأَعْدَاؤُهُ النَّارَ)) فقال - الدارقطني-: "حَدَّثنا الشّافِعِيُّ أَبُو بَكرٍ قال: حَدَّثنا مُحَمد بن عُمَر القَبَلِيُّ، قال: حَدَّثنا مُحَمد بن هاشِمٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثنا عبيد الله ذَلِك، قال الشَّيخُ: وهَذا الحَدِيثُ باطِلٌ بِهَذا الإِسنادِ، ومِن دُونِ عبيد الله ضُعَفاءٌ، القَبَلِيُّ ضَعِيفٌ جِدًّا، وإِنَّما رَوَى هَذا الحَدِيث الأَعمَشُ، عَن مُوسَى بنِ طَرِيفٍ عن عباية، عَن عَلِيٍّ - ﷺ- وقد حكم

الدارقطني بالبطلان على هذا الحديث؛ لنكارة المتن، ولأن فيه ضعيفين محمد بن هاشم الثقفي، ومحمد بن عمر القبلي[40].

- وَسُئِلَ -رحمه الله- عَنْ أَحَادِيثَ رُوِيَتْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، مِنْهَا: حَدِيثٌ يَرْوِيهِ جَرِيرُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَجَلِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وَسَلَّمَ: إِذَا أَدْخَلَ أَحَدُكُمْ قَدَمَيْهِ طَاهِرَتَيْنِ فَلْيَمْسَحْ لِلْمُقِيمِ يَومًا، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا.

فَقَالَ: هَذَا بَاطِلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: كَانَ جَرِيرٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ[41].

6-قال ابن الجوزي- رحمه الله- في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية": «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»: «حديث فِي دخول الجنة ببعض أخلاق الخير».

"أنبأنا ابْنُ نَاصِرٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو غَالِبٍ الْبَاقِلَّانِيُّ قَالَ نا الْبَرْقَانِيُّ قَالَ نا الدَّارَقُطْنِيُّ قَالَ رَوَى عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَمِّهِ عُثْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ خُلُقٍ وَسَبْعَةَ عَشَرَ خُلُقًا مَنْ أَتَى بِخُلُقٍ مِنْهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ) قال: "وخالفه ابن ذكوان فرواه عن عَبْد اللَّه بْن راشد عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهما بصريان ضعيفان، والحديث غير ثابت، وقال: "قُلْتُ قَالَ يَحْيَى بْنُ معين عَبْد الواحد بْن زَيْد لَيْسَ بِشَيْءٍ وَقَالَ الفلاس مَتْرُوكُ الْحَدِيثَ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أحاديث ابن ذكوان أباطيل»[42].

7- ذكر السيوطي- رحمه الله- في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» «بَاب فَضَائِل الْقُرْآن»: «حَدَّثَنَا عَلِيّ بْن الْحَسَن بْن عَامر حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن بكار حَدَّثَنَا بزيع بْن حسان أَبُو الْخَلِيل الْبَصْرِيّ فِي سنة سبع وَسِتِّينَ وَمِائَة حَدَّثَنَا عَلِيّ بْن زيد بْن جدعَان وَعَطَاء بْن أَبِي مَيْمُونَة كِلَاهُمَا عَن زر بْن حُبَيْش عَنْ أُبَيّ بْن كَعْبٍ مَرْفُوعا: مَنْ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكتاب أُعْطِيَ مِنَ الأَجْرِ كَذَا، فَذَكَرَ فَضْلَ سُورَةٍ سُورَةٍ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ. وَقَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْن أَحْمَد المخزمي، حَدَّثَنَا أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن شبويه، قَالَ سمعتُ عَلِيّ بْن الحسني بْن شَقِيق يَقُولُ سمعتُ ابْن الْمُبَارك يَقُولُ فِي حَدِيث أُبَيّ بْن كَعْبٍ عَن النَّبِي: مَنْ قَرَأَ سُورَةَ كَذَا فَلَهُ كَذَا وَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ كَذَا قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ أَظُنُّ الزَّنَادِقَةَ وَضَعَتْهُ، قَالَ ابْن حبَان مُنكر الحَدِيث جدًّا، روى عَنه شَبابَة بْن سوار عَن ابْن جدعَان، وَعَن عَطاء بْن أبي مَيْمُونَة، عَن زر بْن حُبَيْش، عَنْ أُبَيّ بْن كَعْبٍ عَن النَّبِي بذلك الْخَبَر الطَّوِيل الْبَاطِل فِي فضل السُّور، فَمَا أَدْرِي من وَضعه إِن لم يكن مخلد افتراهُ، حَدَّث بِهِ الْخَطِيب عَن أبي زر هُوَ مِنْهُ عَن ابْن السماك عَن عَبْد الله بْن روح المدايني عَن شَبابَة انْتهى.»، والحديث بجميع طرقه باطل موضوع[43].

- وقال - رحمه الله-: «أَنْبَأَنَا طَاهِر بْن الْفرج بْن مُحَمَّد الْأَصْبَهَانِيّ، أَنْبَأَنَا أَبِي أَنْبَأَنَا عَبْد الْكَرِيم بْن مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن حمدَان الجواليقي المَرْوَزِيّ أَنْبَأَنَا أَبُو عَبْد الرَّحْمَن بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْجَوْهَرِي أَنْبَأَنَا أَحْمَد بْن أَفْلح، حَدَّثَنَا غياث بْن حَفْص، حَدَّثَنَا صَالح بْن عَبْد اللَّه التِّرمِذيّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن الْحُسَيْن الْبَصْرِيّ، عَن خصيب بن حجرد عَن النُّعْمَان بْن نُعَيْم، عَن عَبْد الرَّحْمَن بْن غنم، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: دَخَلْتُ يَوْمًا على النَّبِي وَقد فَاتَ وَقت الصَّلَاةِ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عِنْد النَّبِي، وَكَانَ رَسُول اللَّه مَعَ عَائِشَةَ نَائِمَيْنِ، فَفَتَحَ أَبُو بَكْرٍ الْبَابَ بِيَدِهِ وَدَخَلَ الْحُجْرَةَ، وَكَانَ سَاق النَّبِي مُلْتَفًّا بِسَاقِ عَائِشَةَ، فَفَتَحَتْ عَائِشَةُ عَيْنَهَا فَرَأَتْ أَبَاهَا قَائِمًا، فَقَالَتْ يَا أَبَتَاهُ، مَا وَرَاءَكَ؟ وَبَكَتْ فَوَقَعَ دَمْعُهَا عَلَى وَجْهِ النَّبِيّ، فانتبه النَّبِي مِنْ مَنَامِهِ، فَقَالَ مَا بُكَاؤُكِ فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ النَّبِيُّ: " مَالِي أَرَاكَ هَكَذَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ، وَفَاتَ وَقت الصَّلَاة، فَقَامَ النَّبِي مِنْ مَنَامِهِ وَهَمَّ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، فَجَاءَ جِبْرِيلُ وَقَالَ لَا تَغْتَسِلْ، وَتَيَمَّمْ وَصَلِّ؛ فَإِنَّهُ جَائِزٌ. قَالَ الجوزقاني: بَاطِل، مَوْضُوع. لَا أصل لَهُ، مركب عَلَى هَذَا الْإِسْنَاد، وهَؤُلَاءِ الروَاة كرامية، وَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا الْفَتْح بْن أَبِي نصر بْن مَاجَة الْأَصْبَهَانِيّ يَقُولُ: لما وضع مُحَمَّد الْجَوْهَرِي حَدِيث مُعَاذ فِي التَّيَمُّم، وَأخرجه، أنكر عَلَيْهِ أَهْل الْعلم، فَبلغ ذَلِكَ مُحَمَّد بْن عَبْد الْوَاحِد بْن الْفرج، فَدخل الْبَيْت وَوضع هَذَا الْحَدِيث، وَركبهُ عَلَى هَذَا الْإِسْنَاد، وَكتبه عَلَى ظهر جُزْء، وَأخرجه عونًا لمُحَمد الْجَوْهَرِي، فأنكروا عَلَيْهِ أَشد الْإِنْكَار، وصنف الْحَافِظ أَبُو زَكَرِيّا يَحْيَى بْن عَبْد الوهَّاب بْن مَنْدَة جزءاً فِي هَذَا الْحَدِيث، وَكَيْفِيَّة وَضعه وَبَيَان اسْم وَاضعه (دِينَار)، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: مَنِ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ حَلَالًا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِائَةَ قَصْرٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ، وَكَتَبَ لَهُ بِكُلِّ قَطْرَةٍ ثَوَابَ أَلف شَهِيد، وَضعه دِينَار.»[44].

8-ذكر ابن الجوزي الموضوعات: بَاب دِيَة الذِّمّيّ ("أَنْبَأَنَا ابْنُ عَبْدِ الْخَالِقِ أَنْبَأَنَا عبد الرحمن بن أَحْمد، حَدثنَا عبد الملك، حَدثنَا الدَّارقطني، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، حَدَّثَنَا أَبُو كَرَزٍ الْقُرَشِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "دِيَةُ ذِمِّيٍّ دِيَةُ مُسلم".

وَاسم أَبِي كرز عبد الله بْن كرز. قَالَ أَبُو حَاتِم بْن حِبَّانَ: هَذَا حَدِيث بَاطِلٌ، لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ كَلَامِ رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَعبد اللَّه بْن كرز يَأْتِي عَن الثقاة بِمَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم، لَا يَحِلُّ الاحْتِجَاجُ بِهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الدَّارقطني: هَذَا الحَدِيث بَاطِل لَا أَصْلَ لَهُ، وَابْن كرز مَتْرُوك.»[45].

-وذكر ابن الجوزي في الموضوعات: (دَاوُدُ بْنُ الزِّبْرِقَانِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَن عبد الله بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ يَوْمًا لأَصْحَابِهِ أَتَدْرُونَ مَا تَأْوِيلُ هَذَا الْحَدِيثِ "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"؟ قَالَ عَشِقَ رَجُلٌ امْرَأَةً فَأَتَى أَهْلَهَا مسَاء)[46]، والحديث في سنده (داود بن الزِّبْرِقَانِ الرقاشي البصري) المتفق على ضعفه، وقال الجوزجاني: كذَّاب، وقال يعقوب بن شيبة وأبو زرعة والأزدي: متروك، وقال البزار: منكر الحديث جدًّا، إلى آخر ما تراه من الطعون في ترجمته[47].

9-قال الخطيب -رحمة الله - في تاريخ بغداد في ترجمة الوضَّاع الكذَّاب أبي جعفر الهامشي المدائني: (أَخْبَرَنَا علي بن مُحَمَّد بن عبد اللَّه المعدل، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّد بن أَحْمَد بن الْحَسَن الصواف، قَالَ: حَدَّثَنَا عبد اللَّه بن أَحْمَد بن حنبل، قَالَ: حَدَّثَنِي أبي، قَالَ: حَدَّثَنَا عمار بن رُزيق، عن خالد بن أَبِي كريمة، عن أبي جعفر المدائني، قَالَ أبي: واسمه عبد اللَّه بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب، قَالَ أبي: اضرب على حديثه، أحاديثه موضوعة، وأبَى أن يُحَدِّثَنَا عنه)[48]. ومما ورد في ترجمته في الميزان: (قال أحمد روى عنه عمرو بن مرة وخالد بن أبي كريمة، وعبد الملك بن أبي بشير، تركت حديثه، وكان ابن مهدي لا يحدِّثنا عنه[49].

النتائج:

خرجت الباحثة بعد قراءة أقوال النقَّاد، وأرائهم عن الحديث الباطل والحديث الموضوع، بنتائج كثيرة، من أهمها ما يلي:

1- بذَلَ الأئمة المحدثون كلَّ جهدهم في خدمة السنة والدفاع عنها، بشتَّى الطرق، منها: بيان الصحيح من الضعيف، وبلَّغوا عن سنته ﷺ بشرحها وتدريسها، في المنابر والكتب.

2- الأئمة المحدثون يقولون للخبر الذي تمتنع صحَّته أو تبعُد: «منكر» أو «باطل» أو «موضوع» أو «باطل موضوع»، فهذا يعني وجود التشابه بين المنكر والباطل، والموضوع، فجميعها تعني عدم صحَّة الخبر أو بطلانه أو نكارته.

3- يلاحظ في الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالبطلان أن أسانيدها لا تخلو من وجود راوٍ أو اثنين أو جماعة، قد جرَّحهم الأئمة، بالكذب، أو النكارة، أو بضعيف جدًّا.

4-قد يكون الباطل خطأً وقع فيه الراوي، ثقةً كان أو ضعيفًا، وهذا الخطأ لا يمكن اعتماده بأي وجه من وجوه الرواية، ولا تجوز نسبته إلى قائله، سواء كان النبي ﷺ، أو أحد الرواة، وقد يكون

الباطل حديثًا مختلقًا مفتعلًا، ركَّبه وصنعه أحد الرواة المتَّهَمين بالكذب، أو الكذابين والوضَّاعين، مما يجعل الناقد المحدَث يحكم على الحديث بالبطلان، مقرونًا بوصف يُكسبه البيان، فيقول «باطل موضوع»، أو «باطل لا أصل له»، أو «باطل موضوع لا أصل له»، أو «باطل منكر»، أو « منكر جدًّا باطل بهذا الإسناد»، أو «باطل مفتعل»، أو «باطل هذا خطأ».

5-من خلال استقراء الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالبطلان؛ تبيَّن السبب في تسمية الحديث باطلًا؛ لكونه خطأً من الراوي، أو مكذوبًا لا تصحُّ روايته بأي حال من الأحوال، وهذا يعني أن الباطل الأصل فيه عدم الصحَّة، وكذلك الموضوع، وهو المفتعل المكذوب الذي يقتضي الحكم على الحديث عدم الصحَّة والبطلان.

الهوامش والإحالات:

(1) ابن منظور، لسان العرب: 131/2. ابن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 30.
(2) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 52. السيوطي، تدريب الراوي: 42/1.
(3) صالح، لمحات في أصول الحديث: 27.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: 25/1. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 427/4.
(5) ابن منظور: لسان العرب: 56/11، مادة (بطل).
(6) الأزهري، معجم تهذيب اللغة: 1/ 250. ابن منظور، لسان العرب: 56/11.
(7) ينظر: الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي: 58.
(8) سلامة، لسان المحدثين: 2/ 172.
(9) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: 124/2. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 117/6.
(10) ابن منظور، لسان العرب: 396/8، مادة (وضع).
(11) السيوطي، تدريب الراوي: 284/1. الزرقاني، شرح البيقونية: 82.
(12) ينظر: المعلمي، الأنوار الكاشفة: 11/ 314.
(13) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 1/ 248.
(14) الشافعي، الرسالة: 1/ 399.
(15) النسائي، رسائل في علوم الحديث: 76.
(16) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: 429.
(17) ابن الصلاح، معرفة نواع علم الحديث: 109.

(18) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 3/ 379، 380.

(19) الزُّرْقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 493/1.

(20) ابن كثير، البداية والنهاية: 14/ 22.

(21) أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير: 84، 85.

(22) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 1/ 350.

(23) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف: 43، 44.

(24) ينظر: القارئ، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: 25. السيوطي، اللآلئ المصنوعة: 467/2-473.ابن الجوزي، الموضوعات- أول الكتاب: 35/1-47. ابن الأثير، جامع الأصول: 135/1-145. ابن حجر، تهذيب التهذيب: 185/9، 186. في ترجمة محمد بن سعيد المصلوب، ينظر: ابن تيمية، علم الحديث: 152، 153.

(25) ينظر: ابن عراق، تنزيه الشريعة : 5/1-7. ابن قدامة، ذم التأويل: 47.

(26) المعلمي، الأنوار الكاشفة: 6- 8.

(27) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال: 2/ 318، حديث رقم (2412).

(28) قال: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 218/6، "سئل أبي عنه؟ فقال: منكر الحديث، ضعيف الحديث، شبيه بالمتروك، لا أعلم روى عن الزهري حديثًا صحيحًا". وأصل الحديث الثاني من حديث أبي هريرة أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم (6502) من طريق خالد ابن مخلد، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلالٍ، عَنْ شريك بن عبد الله ابن أبي نمر، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ أبي هريرة.

(29) ابن أبي حاتم، العلل: 5/ 201، 202.

(30) ابن أبي حاتم، العلل: 143/3، حديث رقم (766). الزيلعي، نصب الراية: 483/2. رواه أبو الفتح الأزدي في "كتاب الضعفاء" كما في المناوي، فيض القدير: 460/3، من طريق عثمان بن سعيد. الجورقاني، الأباطيل والمناكير: 351/1. ابن الجوزي، الموضوعات: 1131، من طريق سعيد بن عنبسة جميعهم عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الحجاج، عن جابان، عن أنس، به. ومن طريق أبي القاسم الحُرْفي رواه: ابن العديم، بغية الطلب: 768/2.

(31) ابن أبي حاتم، العلل: 400/4، حديث رقم (1515). الطبراني، المعجم الكبير: 162/66، حديث رقم (585)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 147/7. الدارقطني، الأفراد: 137.ابن عساكر، تاريخ دمشق: 245/4، 246.

(32) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 1/ 411.

(33) السيوطي، اللآلئ المصنوعة: 1/ 121.

(34) أبو زرعه، الضعفاء: 2/ 476. وذكره: ابن الجوزي، الموضوعات: 108/3، 109. بنفس السند والمتن وقال: قال أبو زرعة "هذا باطل موضوع، وكذب عبدوس"، وذكره: السيوطي، اللآلئ المصنوعة: 191/2، 192. ولم يعقب عليه، وذكره: ابن عراق، تنزيه الشريعة: 220/2. الفتني، تذكرة الموضوعات: 180.

(35) حديث الطائر رواه: الترمذي، سنن الترمذي: 223/10، كتاب الفضائل، عن السدي (وهو إسماعيل بن عبد الرحمن)، عن أنس بن مالك قال: "كان عند النبي ﷺ طير، فقال اللهم آتني بأحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء عليٌّ فأكل معه"، وقال عنه: "هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السدي، إلا من هذا الوجه. وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أنس. ورواه: الحاكم، المستدرك: 130/3-132، مطولًا من طرق كلها عن أنس. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرِّجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفسًا ثم صحت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة. وذكر : الذهبي، تذكرة الحفاظ: 1042/3، في ترجمة الحاكم إنكار أصحاب الحديث عليه؛ لزعمه أن أحاديثه على شرط البخاري ومسلم، و أن الحاكم سُئل عن حديث الطير فقال: "لا يصحُّ، ولو صحَّ لما كان أحد أفضل من عليٍّ ﷺ بعد النبي صلى الله عليه وسلم"، وذكر: ابن البيع، معرفة علوم الحديث: 252. وقال: الخليلي في الإرشاد "ما روى حديث الطير ثقة رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن الأزرق وأشباهه" انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: 304/1. الفتني، تذكرة الموضوعات : 96.

(36) أبو زرعة، الضعفاء: 2/ 441.

(37) أخرجه: البيهقي، السنن الكبير: 268/5، كتاب البيوع، باب من قال يجوز بيع العين الغائبة، حديث رقم: (10538، 10537). بلفظه. الدارقطني، سنن الدار قطني: 382/3، كتاب البيوع، حديث رقم: (2805)، بهذا اللفظ، فهذا الحديث روي من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

(38) الدارقطني: سنن الدارقطني: 184/4، 182-186، 188، 190-298، كتاب الحدود والديات وغيره، فِي الآبق إذا سرق يقطع، الاحاديث رقم: (3301)، (3302)، (3303)، (3304)، (3307)، ((3312).

(39) المزي، تهذيب الكمال: 18/ 52.

(40) الداودي، مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث: 241.

(41) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: 8/ 275، حديث رقم (1563).

(42) ابن الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: 22/ 451، حديث رقم (1557).

(43) ينظر: السيوطي، اللآلئ المصنوعة: 1/ 207، 208.

(44) السيوطي، اللآلئ المصنوعة: 2/ 8.

(45) ابن الجوزي، الموضوعات: 3/ 127.

(46) نفسه: 56/1.

(47) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 185/3، 186.

قائمة المصادروالمراجع:

1) أديب، صالح محمد ، لمحات في أصول الحديث، القاهرة، 1972م.
2) الازهري، محمد بن أحمد، معجم تهذيب اللغة، تحقيق رياض زكي صالح ، دار المعرفة، بيروت، 2001م.

3) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
4) ابن البيع، محمد بن عبد الله بن محمد، معرفة علوم الحديث، السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977م.
5) البيهقي، أحمد بن الحسين، أبو بكر، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.
6) الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
7) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية،1995م.
8) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، علم الحديث، دار الكتب العلمية، ، بيروت، 1985م.
9) ابن الأثير، المبارك بن محمد، جامع الأصول في أحاديث الرسول، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1949م.
10) الجورقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند،2002م.
11) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، و محمد عبد المحسن صاحب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1966م.
12) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، 1981م.
13) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
14) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، العلل، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية، سعد بن عبد الله الحميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الرياض،2006م.
15) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، الجرح والتعديل، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1952م.
16) الحرفي، عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد، أمالي أبي القاسم الحرفي، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، الدار الأثرية، عمّان، 2007م.
17) الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري. المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.
18) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت ، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة، د.ت.

19) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت ، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
20) الخليلي، الخليل بن عبد الله بن أحمد، القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر ادريس، مكتبة الرشد، الرياض، 1989م.
21) ابن حجر، أحمد بن علي ، تهذيب التهذيب، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر أباد، الهند، 1325هـ
22) ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نحبة الفكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987م.
23) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، 2001م.
24) الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم، معجم علوم الحديث النبوي، دار ابن حزم ، بيروت، 2000م.
25) الدَّارَقطنِي، علي بن عمر بن أحمد، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة ، الرياض، 1985م.
26) الداودي، يوسف بن جودة يس، مَنْهجُ الإمَامِ الدَّارَقطنِي في نقدِ الحديث في كِتَابِ العلل، رسالة، دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، القاهرة، 2011م.
27) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد ، الرياض، 1998م.
28) الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البيجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1963م.
29) أبو زرعة، عبد الله بن عبد الكريم، سؤالات البرذعي، كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين ، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، 2009م.
30) الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم ، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1943م.
31) الزرقاني، محمد عبد الباقي، شرح المنظومة البيقونية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م.
32) الزيلعي، عبد الله بن يوسف ، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، 1357هـ.
33) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، دار الكتب العلمية بيروت،2003م.
34) سلامة، محمد خلف، لسان المحدثين، مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم، د.ن، الموصل، 2007م.
35) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.

36) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، تحقيق: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، 1974م.
37) السيوطي، عبد الرحمن، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار إحياء السنة النبوية، بيروت، 1399هـ.
38) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصطفى الحلبي، مصر، 1938م.
39) أبو شهبة ، محمد بن محمد ، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، مكتبة السنة، القاهرة، 1408هـ.
40) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، و ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.
41) الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير: معجم الطبراني الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1994م.
42) ابن عدي ، عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
43) ابن العديم، عمر بن أحمد، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، 1988م.
44) ابن عراق، علي بن محمد بن علي، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، و عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399 هـ.
45) الغزي، أحمد بن عبد الكريم، الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، تحقيق: بكر عبد الله أبو زيد، دار الراية، الرياض، 1412هـ.
46) ابن فارس، أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، 1979م.
47) الفَتَّنِي، محمد طاهر بن علي، تذكرة الموضوعات، المطبعة المنيرية، القاهرة، 1343هـ.
48) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.
49) القاري، علي بن سلطان الهروي، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، تحقيق: محمد الصباغ، المكتب الاسلامي، بيروت، 1986هـ.
50) القاري، علي بن سلطان الهروي، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1398هـ.
51) ابن قيم الجوزية، محمد لن أبي بكر بن أيول، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: يحي بن عبد الله الثمالي، مجمع الفقه الإسلامي، جده، 1428هـ.
52) القاوقجي، محمد بن خليل بن إبراهيم، اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت،1415هـ.
53) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد بن بدر الدين، ذم التأويل، تحقيق، دار الفتح ،الشارقة، 1993م.

54) ابن كثير، إسماعيل بن عمر البداية والنهاية، بيروت، مكتبة المعارف، 1991م.
55) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، مع شرحه الباعث الحثيث، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011م.
56) الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر، الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، دار الوراق، الرياض، 1998م.
57) المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
58) المطيعي، محمد نجيب تبسيط علوم الحديث وأدب الرواية، مطبعة حسَّان، القاهرة. تحقيق: إميل بديع، دار الكتب العلمية بيروت، 1999م.
59) المعلمي، الشيخ عبدالرحمن يحيى، الأنوار الكاشفة، المكتبة السلفية، القاهرة، 1378هـ
60) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، 1986م.
61) المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1356هـ.
62) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1410هـ
63) النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، مجموعة رسائل في علوم الحديث، تحقيق: جميل علي حسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1985م.

Arabic References

1) Adīb, Ṣāliḥ Muḥammad, Lamaḥāt fī uṣūl al-ḥadīth, al-Qāhirah, 1972.
2) al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad, Muʿjam Tahdhīb al-lughah, taḥqīq Riyāḍ Zakī Ṣāliḥ, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 2001.
3) al-Baghdādī, Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit ibn Aḥmad ibn Mahdī al-Khaṭīb, Tārīkh Baghdād, E.D. Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997.
4) Ibn al-bayʿ, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, maʿrifat ʿulūm al-ḥadīth, al-Sayyid Muʿaẓẓam Ḥusayn, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1977.
5) al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, Abū Bakr, al-sunan al-Kubrá, E.D. Muḥammad ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2003.

6) al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsá, Sunan al-Tirmidhī, E.D. Bashshār ʿAwwād, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, 1998.
7) Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm, Majmūʿ al-Fatāwá, E.D. ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim, Majmaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, al-Madīnah al-Nabawīyah, 1995.
8) Ibn Taymīyah, Aḥmad ibn ʿAbd al-Ḥalīm, ʿilm al-ḥadīth, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah,, Bayrūt, 1985.
9) Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad, Jāmiʿ al-uṣūl fī aḥādīth al-Rasūl, Maṭbaʿat al-Sunnah al-Muḥammadīyah, al-Qāhirah, 1949.
10) Al-Jwrqāny, al-Ḥusayn ibn Ibrāhīm ibn al-Ḥusayn, al-abāṭīl wālmnākyr wālṣḥāḥ wālmshāhyr, E.D. ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd al-Jabbār al-Furaywā'ī, Dār al-Ṣumayʿī lil-Nashr & al-Tawzīʿ, al-Riyāḍ, Mu'assasat Dār al-Daʿwah al-taʿlīmīyah al-Khayrīyah, al-Hind, 2002.
11) Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī ibn Muḥammad, al-mawḍūʿāt, E.D. ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad ʿUthmān, wa Muḥammad ʿAbd al-Muḥsin ṣāḥib, al-Maktabah al-Salafīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, 1966.
12) Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī ibn Muḥammad, al-ʿilal al-mutanāhiyah fī al-aḥādīth alwāhyh, E.D. Irshād al-Ḥaqq al-Atharī, Idārat al-ʿUlūm al-Atharīyah, Fayṣal Ābād, Bākistān, 1981.
13) al-Jawharī, Ismāʿīl ibn Ḥammād, al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah & ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah, Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, Bayrūt, 1987.
14) Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs, al-ʿilal, E.D. farīq min al-bāḥithīn, bi-ishrāf & ʿināyat, Saʿd ibn ʿAbd Allāh al-Ḥamīd, wa Khālid ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Juraysī, Maṭābiʿ al-Ḥumayḍī, al-Riyāḍ, 2006.
15) Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs, al-jarḥ & al-taʿdīl, Majlis Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, Ḥaydar Ābād aldkn, al-Hind, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 1952.
16) alḥrfy, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad, Amālī Abī al-Qāsim alḥrfy, E.D. Muḥammad ibn ʿAbd Allāh Āl ʿĀmir, al-Dār al-Atharīyah, ʿAmmān, 2007.

17) al-Ḥākim, Abū ʿAbd Allāh al-Ḥākim Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Nīsābūrī. al-Mustadrak ʿalá al-ṣaḥīḥayn, E.D. Muṣṭafá ʿAbd-al-Qādir, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1990.

18) al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit, al-Kifāyah fī ʿilm al-riwāyah, E.D. Abū ʿAbd Allāh alswrqy, wa Ibrāhīm Ḥamdī al-madanī, al-Maktabah al-ʿIlmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, N. D.

19) al-Khaṭīb al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit, Tārīkh Baghdād, E.D. Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997.

20) al-Khalīlī, al-Khalīl ibn ʿAbd Allāh ibn Aḥmad, al-Qazwīnī, al-Irshād fī maʿrifat ʿulamā' al-ḥadīth, E.D. Muḥammad Saʿīd ʿUmar Idrīs, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1989.

21) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Tahdhīb al-Tahdhīb, Maṭbaʿat Majlis Dā'irat al-Maʿārif, Ḥaydar Abād, al-Hind, 1325.

22) Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī, Nuzhat al-naẓar fī Tawḍīḥ nḥbh al-Fikr, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, 1987.

23) Ibn Ḥanbal, Aḥmad ibn Muḥammad al-Shaybānī, al-ʿilal & maʿrifat al-rijāl, riwāyah ibnihi ʿAbd Allāh, E.D. Waṣī Allāh ibn Muḥammad ʿAbbās, Dār al-Khānī, al-Riyāḍ, 2001.

24) al-Khamīsī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Ibrāhīm, Muʿjam ʿulūm al-ḥadīth al-Nabawī, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt, 2000.

25) aldaaāraqṭnī, ʿAlī ibn ʿUmar ibn Aḥmad, al-ʿilal al-wāridah fī al-aḥādīth al-Nabawīyah, E.D. Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh al-Salafī, Dār Ṭaybah, al-Riyāḍ, 1985.

26) al-Dāwūdī, Yūsuf ibn Jawdah Yāsīn, manhju al'māmi aldaaāraqṭnī fī nqdi al-ḥadīth fī kitābi al-ʿilal, Risālat, Dār al-muḥaddithīn lil-Baḥth al-ʿIlmī & al-Tarjamah & al-Nashr, al-Qāhirah, 2011.

27) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān, Talkhīṣ Kitāb al-mawḍūʿāt li-Ibn al-Jawzī, E.D. Yāsir ibn Ibrāhīm ibn Muḥammad, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1998.

28) al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, mīzān al-iʿtidāl fī Naqd al-rijāl, E.D. ʿAlī Muḥammad albyjāwy, Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʿArabīyah, al-Qāhirah, 1963.

29) Abū Zurʿah, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Karīm, Su'ālāt al-Bardhaʿī, Kitāb al-ḍuʿafā' & al-kadhdhābīn & al-matrūkīn, E.D. Muḥammad ibn ʿAlī al-Azharī, al-Fārūq lil-Ṭibāʿah & al-Nashr, al-Qāhirah, 2009.

30) alzzurqāny, Muḥammad ʿAbd al-ʿAẓīm, Manāhil al-ʿIrfān fī ʿulūm al-Qurʾān, Maṭbaʿat ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī, al-Qāhirah, 1943.

31) al-Zurqānī, Muḥammad ʿAbd al-Bāqī, sharḥ al-Manẓūmah al-Bayqūnīyah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2004.

32) al-Zaylaʿī, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf, Naṣb al-Rāyah li-aḥādīth al-Hidāyah, E.D. Muḥammad Yūsuf al-Bannūrī, Dār al-ḥadīth, Miṣr, 1357.

33) al-Sakhāwī, Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān, al-maqāṣid al-ḥasanah fī bayān Kathīr min al-aḥādīth al-mushtahirah ʿalá al-alsinah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah Bayrūt, 2003.

34) Salāmah, Muḥammad Khalaf, Lisān al-muḥaddithīn, muʿjm yuʿná bi-sharḥ muṣṭalaḥāt al-muḥaddithīn al-qadīmah & al-ḥadīthah wrmwzhm w'shārāthm wshrḥi jumlah min mushkil ʿbārāthm & Gharīb trākybhm & Nādir asālybhm, D. N, al-Mawṣil, 2007.

35) al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʿAbd-al-Raḥmān, al-La'āli' al-maṣnūʿah fī al-aḥādīth al-mawḍūʿah, E.D. Ṣalāḥ ibn Muḥammad ibn ʿUwayḍah, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1996.

36) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Taḥdhīr al-khawāṣṣ min akādhīb al-Qaṣṣāṣ, E.D. Muḥammad al-Ṣabbāgh, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1974.

37) al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān, Tadrīb al-Rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī, E.D. ʿAbd al-Wahhāb ʿAbd al-Laṭīf, Dār Iḥyā' al-Sunnah al-Nabawīyah, Bayrūt, 1399.

38) al-Shāfiʿī, Muḥammad ibn Idrīs, al-Risālah, E.D. Aḥmad Muḥammad Shākir, Muṣṭafá al-Ḥalabī, Miṣr, 1938.

39) Abū Shuhbah, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Isrā'īlīyāt & al-mawḍūʿāt fī kutub al-tafsīr, Maktabat al-Sunnah, al-Qāhirah, 1408.

40) Ibn al-Ṣalāḥ, ʿUthmān ibn ʿAbd al-Raḥmān, maʿrifat anwāʿ ʿilm al-ḥadīth, E.D. ʿAbd al-Laṭīf al-Hamīm, wa Māhir Yāsīn al-Faḥl, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2002.

41) al-Ṭabarānī Sulaymān ibn Aḥmad ibn Ayyūb, al-Muʿjam al-kabīr : Muʿjam al-Ṭabarānī al-kabīr, E.D. Ḥamdī ʿAbd al-Majīd al-Salafī, Maktabat Ibn Taymīyah, al-Qāhirah, 1994.

42) Ibn ʿAdī, ʿAbd Allāh ibn ʿAdī al-Jurjānī, al-kāmil fī ḍuʿafā' al-rijāl, E.D. ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, & ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, & ʿAbd al-Fattāḥ Abū sanat, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1997.

43) Ibn al-ʿAdīm, ʿUmar ibn Aḥmad, Bughyat al-ṭalab fī Tārīkh Ḥalab, E.D. Suhayl Zakkār, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1988.

44) Ibn ʿIrāq, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAlī, Tanzīh al-sharīʿah al-marfūʿah ʿan al-akhbār alshnyʿh al-mawḍūʿah, E.D. ʿAbd al-Wahhāb ʿAbd al-Laṭīf, wa ʿAbd Allāh Muḥammad al-Ṣiddīq al-Ghumārī, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1399 .

45) al-Ghazzī, Aḥmad ibn ʿAbd al-Karīm, al-jidd al-ḥathīth fī bayān mā laysa bi-Ḥadīth, E.D. Bakr ʿAbd Allāh Abū Zayd, Dār al-Rāyah, al-Riyāḍ, 1412.

46) Ibn Fāris, Aḥmad ibn Zakarīyā, Muʿjam Maqāyīs al-lughah E.D. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1979.

47) al-Fataanī, Muḥammad Ṭāhir ibn ʿAlī, Tadhkirat al-mawḍūʿāt, al-Maṭbaʿah al-Munīrīyah, al-Qāhirah, 1343.

48) al-Fīrūzābādī, Muḥammad ibn Yaʿqūb, al-Qāmūs al-muḥīṭ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 1999.

49) al-Qārī, ʿAlī ibn Sulṭān al-Harawī, al-asrār al-marfūʿah fī al-akhbār al-mawḍūʿah al-maʿrūf bālmwḍwʿāt al-Kubrá, E.D. Muḥammad al-Ṣabbāgh, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, 1986.

50) al-Qārī, ʿAlī ibn Sulṭān al-Harawī, al-Maṣnūʿ fī maʿrifat al-ḥadīth al-mawḍūʿ : Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1398.

51) Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Muḥammad lan Abī Bakr ibn aywl, al-Manār al-Munīf fī al-ṣaḥīḥ & al-ḍaʿīf, E.D. Yaḥyá ibn ʿAbd Allāh al-Thumālī, Majmaʿ al-fiqh al-Islāmī, jaddih, 1428.

52) al-Qāwuqjī, Muḥammad ibn Khalīl ibn Ibrāhīm, al-Lu'lu' almrṣwʿ fīmā lā aṣl la-hu aw b'ṣlh mawḍūʿ, E.D. Fawwāz Aḥmad Zamarlī, Dār al-Bashā'ir al-Islāmīyah, Bayrūt, 1415.

53) Ibn Qudāmah, ʿAbd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Badr al-Dīn, Dhamm al-ta'wīl, taḥqīq, Dār al-Fatḥ, al-Shāriqah, 1993.

54) Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar al-Bidāyah & al-nihāyah, Bayrūt, Maktabat al-Maʿārif, 1991.

55) Ibn Kathīr, Ismāʿīl ibn ʿUmar, ikhtiṣār ʿulūm al-ḥadīth, maʿa sharaḥahu al-Bāʿith al-ḥathīth, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, Bayrūt, 2011.

56) al-Karmī, Marʿī ibn Yūsuf ibn Abī Bakr, al-Fawā'id al-mawḍūʿah fī al-aḥādīth al-mawḍūʿah, E.D. Muḥammad ibn Luṭfī al-Ṣabbāgh, Dār al-Warrāq, al-Riyāḍ, 1998.

57) al-Mizzī, Yūsuf ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Yūsuf, Tahdhīb al-kamāl fī Asmā' al-rijāl, E.D. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt, 1980.

58) al-Muṭīʿī, Muḥammad Najīb tabsīṭ ʿulūm al-ḥadīth & adab al-riwāyah, Maṭbaʿat ḥssān, al-Qāhira. E.D. Imīl Badīʿ, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah Bayrūt, 1999.

59) al-Muʿallimī, al-Shaykh ʿAbd-al-Raḥmān Yaḥyá, al-anwār al-kāshifah, al-Maktabah al-Salafīyah, al-Qāhirah, 1378.

60) al-Muʿallimī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyá ibn ʿAlī, al-anwār al-kāshifah li-mā fī Kitāb "Aḍwā' ʿalá al-Sunnah" min alzll & al-taḍlīl & al-mujāzafah al-Maṭbaʿah al-Salafīyah & Maktabatuhā, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1986.

61) al-Munāwī, ʿAbd al-Ra'ūf ibn Tāj al-ʿārifīn ibn ʿAlī, Fayḍ al-qadīr sharḥ al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr, al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá, Miṣr, 1356.

62) Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʿalá, Lisān al-ʿArab, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1410.

63) al-Nisā'ī, Aḥmad ibn Shuʿayb ibn ʿAlī, majmūʿah Rasā'il fī ʿulūm al-ḥadīth, E.D. Jamīl ʿAlī Ḥasan, Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah, Bayrūt, 1985.